باسترداد الاراضي دولا في المنفى او منظمات او كيانات وان لا تكون دولة قائمة واعضاء في المنظمة الدولية وبيدها قرار يعترف لها بحق استرداد اراضيها » ( الرأي ١٩٧٣/٦/١٤ ) . كما لم يمنع ذلك ايضا صحيفة « الاتصى » التي تصدر عن قيادة الجيش الاردني كأحد ابرز الصحف الاردنية المعبرة عن سياسة العزلة و« نهج ايلول » ، من الهجوم على موقف الزيات ومطالبته بقرار التقسيم للعام ١٩٤٧، وذلك غداة وصول عبدالمنعم الرفاعي الى القاهرة ، واصفة دعوة الوزير المصري بأنها اعتراف صريح باسرائيل وخروج عن الاجماع العربي وقرارات مؤتمر الخرطوم . حيث قالت الاتصى بوضوح شديد « **ان الاردن لا يستطيع ان يتخلى عن الضفة الغربية وعن فلسطين طالما ان ابناءها الذين اختاروا الوحدة يعانون من وطأة الاحتلال والقهر . والاردن لا يستطيع ان يسلم بأن يرسم لهم الدكتور الزيات او غيره المصير والمستقبل الذي يجب ان يؤولوا اليه في غيبة تامة عنهم ، وهم في وضع لا يستطيعون فيه ممارسة اختيارهم لمصيرهم** » ( الاتصى ١٩٧١/٦/٢٠ ). وهكذا جاءت مذكرة الحكومة الاردنية الى وزراء الخارجية العرب ، والمتعلقة « بأبعاد دعوة وزير الخارجية المصري في مجلس الامن الى اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية المحتلة من الاردن والاخطار التي تنطوي عليها هذه الدعوة بالنسبة للقضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني » ( الرأي ١٩٧٣/٦/١٥ ) ، لتشير الى اول تحرك أردني رسمي تجاه الطرح المصري في مجلس الامن ، يلبي رغبة دعاة العزلة في مؤسسة الحكم الاردني وينسجم مع ما عبرت عنه صحيفة « الرأي » في اليوم السابق على توزيع المذكرة . غير ان ذلك — كما سبق ان ذكرنا — لم يمنع عبدالمنعم الرفاعي من السفر الى القاهرة يوم ١٩٧٣/٦/١٨ والعودة منها الى عمان يوم ١٩٧٣/٦/٢٥ برسالة جوابية من الرئيس السادات الى الملك حسين ( الرأي ١٩٧٣/٦/٢٦ ) .

هكذا تبدى اصرار الحكومة الاردنية الجديدة على الخروج من مأزق العزلة الداخلية والخارجية التي عاشها الاردن خلال السنوات الثلاث الاخيرة ، بوصول ممثل الملك الشخصي الى القاهرة بعد مذكرة الحكومة الاردنية التي تضمنت انتقادا لتصريحات وزير خارجيتها . وتجلى هذا الاصرار كذلك من خلال مواصلة الرفاعي زياراته الى كل من دمشق والكويت بعد ذلك مباشرة ( الدستور ١٩٧٣/٣/٢ ) . ومن ناحية اخرى ، واصلت الحكومة الاردنية خطواتها « الانفراجية » على الصعيد الداخلي في محاولة منها لكسب اكبر القطاعات الشعبية الى جانبها . وكانت الحكومة بخطواتها هذه تخاطب القطاعات الفلسطينية على وجه التحديد ، تلك القطاعات التي لحقها أشد الضرر من جراء سياسات الحكم القمعية خلال السنوات الماضية . فبعد الغاء الحكومة لتصاريح السفر الى خارج الاردن ، واعلان عزمها عن معالجة موضوع الغلاء المستفحل ، والافراج عن عدد من المسجونين الذين في غالبيتهم المطلقة من أعضاء وعناصر حركة المقاومة الفلسطينية ، عمدت الحكومة الى الغاء تصاريح السفر الى الضفة الغربية ، وخفضت الرسوم الجمركية على الادوية بمقدار ٥٠ ٪ ( الرأي ١٩٧٣/٦/٢٠ ) . كما أفرجت عن ١٨١ معتقلا ومحكوما ( الدستور ١٨/ ٧٣/٧ ) . ثم ألغت الرسوم التي فرضتها على منتوجات الضفة الغربية في أواخر العام ١٩٧٢ اعتبارا من ١٩٧٣/٨/١ ( الدستور ١٩٧٣/٧/٢٦). وفي اول شهر آب ( اغسطس ) ١٩٧٣ قررت الحكومة الاردنية الغاء اذن الزيارة للفلسطينيين الراغبين في زيارة الاردن ، وهو التقليد الذي جرت على اتباعه الحكومات الاردنية المتعاقبة منذ العام ١٩٤٨ ( الدستور ١٩٧٣/٨/١ ) .

واضح من خلال تلك الاجراءات المكشوفة والاتصالات المتعددة ، ان الهدف الاساسي الذي حكم تحرك النظام الاردني بمجموعه خلال هذه الفترة ، هو مواصلة ادعاء النظام « بحقه » في تمثيل الشعب الفلسطيني والنطق باسمه . وكانت اجراءات النظام التي قصد بها استرضاء الفلسطينيين سواء داخل الضفة الشرقية ام في المناطق المحتلة ، رد فعل سريع لمشاعر الذعر والفزع التي اصيبت بها عقب تصريحات كل من وزير الخارجية المصرية والرئيس التونسي الحبيب بورقيبه . فقد اكتشف النظام مجددا انه معرض لفقدان خاصيته السياسية في المنطقة ، تلك الخاصية التي كانت مصدر الدعم المادي والسياسي له من قبل الامبريالية ، باعتباره يمثل الاداة الناجعة لقمع الشعب الفلسطيني ومصادرة حقوقه الوطنية والسياسية . من هنا كان رد فعل النظام على تصريحات الوزير المصري والرئيس التونسي باستنفار كافة اجهزة ووسائط الاعلام الاردنية